

# النقود والأسعار

أدت ثورة الأسعار في القرن 16 والناجحة عن التدفق الكبير للمعادن النفيسة من أمريكا نحو أوروبا إلى بحث العديد من الاقتصاديين آنذاك عن العلاقة التي تربط بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار ، وكان "جون بودان" أول من أعطى ملاحظة مفادها أن زيادة كمية النقود المتبادلة هي سبب ارتفاع الأسعار ومن ثم الانخفاض في قيمة النقود.

وفي القرن 18 ظهرت نظرية كمية النقود في شكلها التقليدي فكان "دافيد هيوم" و"كانتيون" قد لاحظا أن حجم المعاملات وسرعة التداول لا تتأثران بتغيرات كمية النقود، وأن كمية النقود ومستوى الأسعار يتغيران في نفس الاتجاه.

إلا أن أهم من أخذ بالتحليل السابق واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتھا بريطانيا في القرن 19 هو الاقتصادي "دافيد ريكاردو" الذي كان له دور أساسي في بناء النموذج الفكري التقليدي، حيث توصل في هذا الشأن إن أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي سيؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة إلا أن هذه المعادلة أخذت شكلها النهائي والحقيقي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "معادلة كامبردج".

وفي هذا السياق نتطرق من خلال هذا المحور إلى تحليل العلاقة بين النقود والأسعار في ظل المقاربات المختلفة:

أولاً: النظرية النقدية التقليدية " نظرية كمية النقود "

يقصد بالنظرية النقدية التقليدية تلك النظرية التي نشأت وتطورت بفضل جهود الاقتصاديين في المدرسة الكلاسيكية والنيو كلاسيكية ، المدرسة الكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم "نظرية كمية النقود".

ويعتبر الفكر التقليدي أن التوازن الاقتصادي يتحقق دائما بصورة تلقائية عند مستوى التشغيل الكامل وأن النقود -بصفتها وسيط للتبادل - ليست سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليها مما يفيد حياد النقود.

ومن هنا ركز التقليديون اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود من ناحية والمستوى العام للأسعار من ناحية أخرى، على أساس أن قيمة النقود أو قوتها الشرائية ما هي إلا مقلوب المستوى العام للأسعار وانشغلوا عن تحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الانتاج والتشغيل والدخل الوطني (لافتراضهم التشغيل الكامل) وكانت معدلات الكمية التي تهدف إلى تهدف إلى تفسير

وتهدف النظرية النقدية إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة النقد في أي لحظة من الزمن وعلى اختلاف المفاهيم و التفاسير لها ، يجمع معظم الاقتصاديين على أن جوهر النظرية هو تفسير التغير في كمية النقود وانعكاس ذلك على المستوى العام للأسعار خاصة والمتغيرات الاقتصادية الأخرى عامة .

إذن تقوم نظرية كمية النقود على الاعتقاد بثبات حجم المعاملات أو المبادلات ( T ) وسرعة تداول النقود ( V ) و أن كمية النقود ( M ) هي المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار ( P ) هو المتغير التابع وفي هذا الإطار صاغ فيشر معادلة التبادل كما يلي:

$$MV= PT.....(1)$$

أي كمية النقود مضروب في سرعة دورانها تساوي كمية المبادلات مضروبة في المستوى العام للأسعار، إذ كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه:

$$P = M \cdot \frac{V}{T} \dots \dots \dots (2)$$

ووفق الفكر التقليدي الذي يرى أن النقود وسيلة للمبادلات فقط، يتحدد حجم الطلب على النقود في أي فترة زمنية بالقيمة النقدية لإجمالي المبادلات الاقتصادية التي يراد استخدام النقود في تسويتها كما تتوقف القوة الشرائية للنقود أو المستوى العام للأثمان على العلاقة بين الحجم الحقيقي للمبادلات التي يراد تسويتها بالنقود خلال الفترة الزمنية وبين عرض النقود المخصص لتسوية المبادلات خلال نفس الفترة.

أما التقليديون الجدد أو النيوكلاسيك أمثال " ألفريد مارشال، روينسون و بيجو " فيرون أن الطلب على النقود قد يحدث نتيجة قيام النقود بوظيفتها كوسيط للتبادل كما قد ينشأ هذا الطلب بالنظر إلى وظيفة النقود كمخزن للقيمة وأداة لتسوية المدفوعات الآجلة، وعليه يتحدد الطلب على النقود وفق التصور الأخير بكمية النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ به في صورة أرصدة نقدية حاضرة في أية لحظة من الزمن.

و تتوقف قيمة النقود والمستوى العام للأسعار على العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية الحاضرة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في لحظة زمنية معينة وبين عرض النقود المخصص للاحتفاظ به كأرصدة حاضرة في نفس الفترة، وتسمى هذه الطريقة "بطريقة الأرصدة النقدية الحاضرة" والتي قدمها جماعة من مدرسة كامبريدج على رأسهم "ألفريد مارشال" الذي قدم معادلة أو صيغة مارشال، والتي تقوم على مفهوم معادلة فيشر في وجود علاقة مباشرة بين كمية ومستوى الأسعار، إلا أن الصيغتين تختلفان في نظرتهما للإنفاق الذي يتحدد وفق صيغة فيشر من خلال سرعة دوران النقود وفي معادلة الأرصدة النقدية من خلال الطلب على النقود.

وعليه فإن أساس معادلة كامبريدج تقوم على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى باعتبار أن التغيرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة، يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وفي الأخير على المستوى العام للأسعار من خلال تغير كمية النقود .

وبافتراض أن الأفراد يحتفظون في فترة زمنية معينة بنسبة من الدخل الوطني الحقيقي الذي يمكن اصطلاحه بنسبة التفضيل النقدي ونرمز له بالرمز (K):

ولما كانت العلاقة بين التفضيل النقدي ( K ) وسرعة دوران النقود ( V ) هي علاقة عكسية حيث:

$$K = \frac{1}{V} \dots \dots \dots (3)$$

وبتعويض حجم المعاملات ( T ) بالانتاج والدخل ( Y ) في المعادلة ( 1 ) تصبح معادلة الأرصدة النقدية كما يلي:

$$MV=PY \dots \dots \dots (4)$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (4) نحصل على:

$$M=KPY \dots \dots \dots (5)$$

ومن المعادلة رقم (5) نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بشرط ثبات كل من الدخل أو الإنتاج والتفضيل النقدي.

وفي هذا الصدد يرى مارشال أنه عند ثبات كافة العوامل فإنه سيكون هناك علاقة طردية ومباشرة بين كمية النقود ومستوى الأسعار.

و يتضح أنه لكل مستوى من الإنتاج (  $Y$  ) ومن الاسعار (  $P$  ) هناك طلب على الارصدة النقدية يتمثل في  $kPy$  يجب أن يساوي الكمية المعروضة من النقود (  $M$  ) واذا لم يتحقق هذا التساوي لا يمكن أن يتحقق التوازن العام بين القطاعين الحقيقي.

### ثانيا: النظرية الكينزية

إن افتراض حالة التشغيل الكامل الذي قامت عليه النظرية الكمية للنقود يعتبر نقطة الاختلاف الأكثر أهمية بين الطرح الكلاسيكي و الكينزي في تفسير العلاقة بين النقود والأسعار، حيث يرى كينز أن حالة التشغيل الكامل ما هي إلا واحدة من بين عدة حالات في الاقتصاد، ويرى أن الاقتصاد يمكن أن يحقق التوازن دون مستوى التشغيل الكامل وبهذا فهو يقر بوجود البطالة التي رفضها الفكر الكلاسيكي.

وبهذا يرى كينز أن مستوى العمالة عنصر أساسي في تحديد المستوى العام للأسعار، وان التغير في الأسعار الناتج عن التغير في كمية النقود ما هو إلا انعكاس لتأثير هذه الأخيرة في مستوى التشغيل.

كما بين كينز أن طلب وعرض النقود هما العاملان المحددان لسعر الفائدة وهذا الأخير يحدد الاستثمار الذي يحدد الاستثمار مع الميل للاستهلاك مستوى الدخل القومي.

وبهذا ميز كينز في تحليله للعلاقة بين النقود والمستوى العام للأسعار بين حالتين كما يلي:

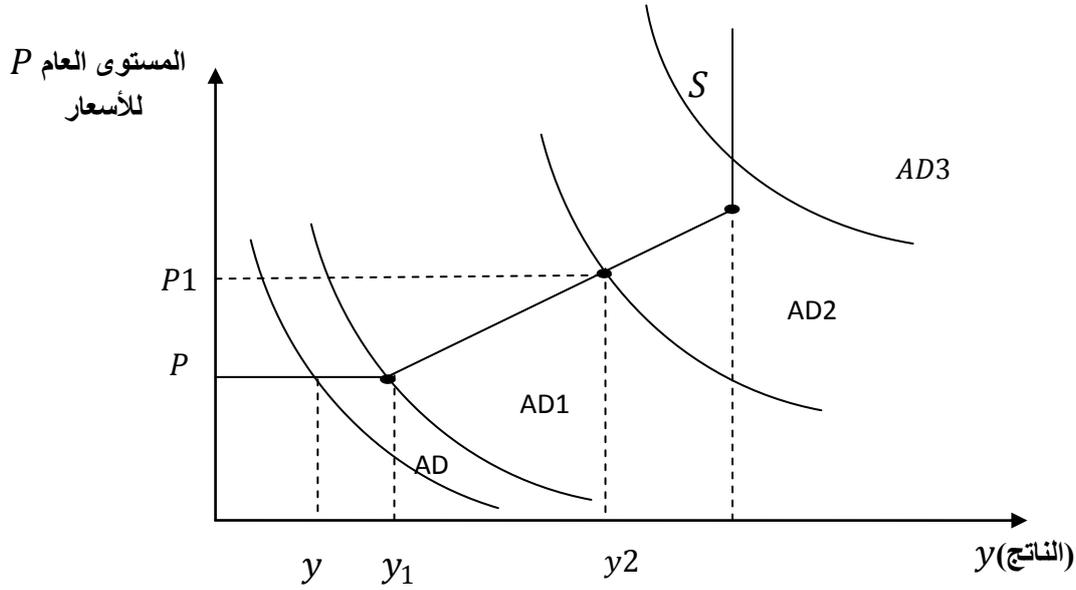
### 1- حالة الاستخدام غير التام

في هذه الحالة، يعاني الاقتصاد من تعطل في جزء من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ومن ثم فإن أي زيادة في الإنفاق الكلي تترجم في شكل زيادة في الإنتاج وارتفاع طفيف في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه الزيادة في التوظيف والإنتاج.

ولكن مع استمرار الإنفاق و اقتراب الاقتصاد من وضع الاستغلال التام لعوامل الإنتاج المعطلة، فإن فائض الطلب لا ينعكس فقط في زيادة الإنتاج، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وأطلق كينز على هذا النوع من التضخم " التضخم الجزئي " ، وينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة عدة عوامل:

- الضغوط التي تمارسها نقابات العمال على أرباب العمل لدفع الأجور بمعدلات تفوق معدلات الإنتاجية؛
  - الممارسات الاحتكارية لدى بعض المنتجين عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد إلى مستوى عال من التشغيل؛
  - ظهور الاختناقات الناتجة عن عجز بعض عناصر و مستلزمات الإنتاج في بعض الأنشطة عن مواكبة الطلب؛
- و يعد هذا النوع من التضخم كحافز لدى بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها لما يخلقه من أرباح كبيرة، لاحظ الشكل الموالي:

## شكل رقم (01) اثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في النظرية الكينزية



بافتراض أن الاقتصاد في حالة ركود وانخفاض الطلب الكلي والممثل بـ  $AD$  والذي يرافقه مستوى السعر  $P$  والإنتاج  $Y$ ، يؤدي ارتفاع الطلب الكلي إلى  $AD_1$  إلى ارتفاع مستوى الإنتاج إلى  $Y_1$  مع بقاء مستوى الأسعار ثابت، إلا أن ارتفاع مستوى الطلب  $AD_2$  يؤدي إرتفاع الإنتاج إلى  $Y_2$  مع زيادة المستوى العام للأسعار إلى المستوى  $P_1$  وهي حالة التضخم الجزئي

### 2- حالة الاستخدام التام:

في هذه الحالة كل الطاقات الإنتاجية مشغلة تستغل كل الطاقات الإنتاجية العاطلة ومن ثم فإن أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج، حيث تكون مرونة العرض الكلي للسلع و الخدمات قد بلغت الصفر، بل يترجم فائض الطلب بصفة كلية في ارتفاع الأسعار و يستمر هذا الارتفاع باستمرار زيادة الطلب الكلي، ويطلق كينز على هذا النوع من التضخم بـ "التضخم البحت أو تضخم الطلب".

إذن يرى كينز أنه إذا استطاعت كمية النقود أن تؤثر في الطلب الفعال مع عدم مرونة العرض سينعكس ذلك في صورة متناسبة في الأسعار وهنا توصل إلى نفس نتائج النظرية الكمية في ظل الاستخدام التام.

بمعنى أن التضخم عند كينز ينشأ بسبب زيادة في الطلب الكلي عند مستوى الاستخدام التام، وتعود هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، حيث أن حدوث التضخم يتطلب الانتقال المستمر لمنحنى الطلب الكلي والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات أ التخفيض المستمر للضرائب، فالمبلغ الممكن للنفقات العامة يكون محددًا حيث أن الدولة لا تستطيع أن تنفق أكثر من مقدار الثروة الوطنية (أكثر من 100% من الناتج) وفي الواقع فإن ارتفاع النفقات العامة سيتوقف من قبل الحكومة قبل الوصول إلى هذا الحد، كما أن هذا إجراء التخفيض المستمر في الضرائب محدود فعندما يصبح مستوى الضريبة معدوما فلا توجد طريقة لتخفيضه أكثر.

### ثالثاً: النظرية النقدية الحديثة

كانت المدرسة الكينيزية هي المسيطرة في الربع الأول من القرن بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن تحدي المدرسة النقدية للنظرية الكينيزية التقليدية تعزز خلال السبعينات، وهو عقد اتسم بمستويات مرتفعة و متزايدة من التضخم و ببطء النمو الاقتصادي ، ولم تكن للنظرية الكينيزية استجابات مناسبة على مستوى السياسات، بينما طرح فريدمان وغيره من أتباع المدرسة النقدية آراء مقنعة قالوا فيها إن معدلات التضخم المرتفعة تعزى إلى الزيادات السريعة في المعروض النقدي، مما يجعل السيطرة على المعروض النقدي أساس السياسة الجيدة.

و قد أعادت مدرسة شيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية للنقود إلى الحياة وذلك بصياغتها في صورة حديثة مع إعطائها بعض التغييرات والتطورات الجديدة، يرى فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة، مصدره الرئيسي نمو كمية النقود بأسرع من نمو الإنتاج وأنه لا أثر للأجور والنفقات في رفع الأسعار كما لا تفترض وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة .

ويتمثل جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان في كونها نظرية للطلب على النقود و هي تقوم على ركنين أساسيين :

–المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي .

–الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية يعبر عنها التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها .

بالنسبة للنقديين ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود واطلب عليها ، وبما أن عرض النقود هو متغير خارجي ومستقل تتحكم فيه السلطات النقدية اتجه فريدمان إلى الاهتمام بجانب الطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي على المستوى العام للأسعار ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد، ولكن هذا لا يلغي أهمية تغير عرض النقود وتأثيره على مستوى

الأسعار حيث يؤكد فريدمان أنه عند الزيادة في عرض النقود يقوم الأفراد بزيادة الإنفاق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفقا للنظرية النقدية الحديثة، يحدث التضخم لوجود فائض في المعروض النقدي بالقياس إلى حجم الطلب النقدي ، ويرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مرتبطة بمجموعة المتغيرات تتمثل في العائد المتوقع للنقود، العائد على السندات، العائد على الأسهم، الدخل الدائم، النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ، العوامل المؤثرة في أذواق و تفضيلات الأفراد.

ويؤكد فريدمان في تحليله للطلب على النقود بان دالة الطلب على النقد هي دالة مستقرة ولا تخضع لتغيرات عشوائية كبيرة ولذلك يمكن استخدامها للتنبؤ بالطلب على النقود بدقة كبيرة وذلك من خلال التغيرات الحاصلة في الدخل بعد استبعاد تأثيرات سعر الفائدة التي يرى فريدمان أنها لن يكون لها تأثير وإن وجد فهو تأثير ضعيف وأن الأرصدة الحقيقية في التحليل النهائي تتغير تبعا لتغير الدخل المتوقع في الأمد البعيد وبذلك تتحول دالة فريدمان للطلب على النقود إلى الشكل المختصر التالي:

$$\frac{M}{P} = F(Y_p) \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

$$\frac{M}{P} \text{ الأرصدة الحقيقية، } Y_p \text{ الدخل الدائم المتوقع في الأمد البعيد.}$$

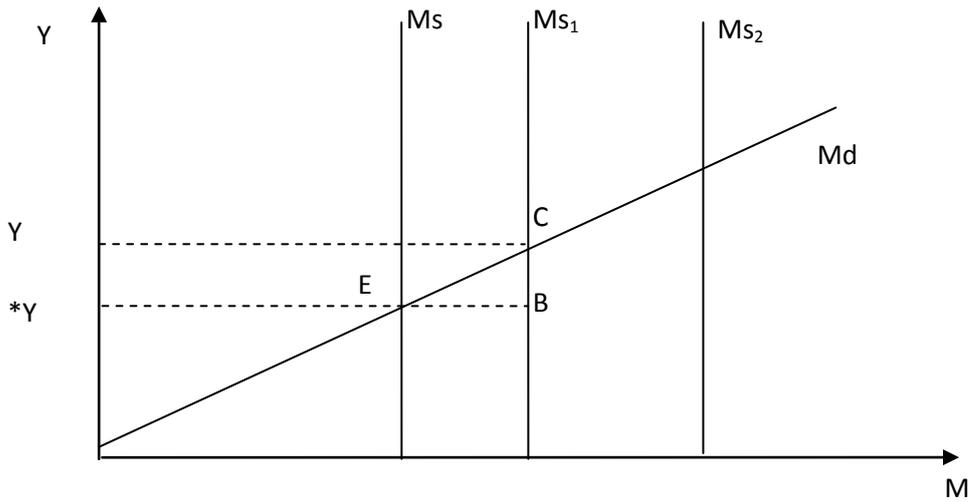
وبذلك نستطيع أن نترجم دالة الطلب إلى استقرار سرعة دوران النقود وذلك بالعودة إلى النظرية

$$\text{الكمية في النقود ومعادلة التبادل كما يلي } MV = PY \text{ من معادلة التبادل نتوصل إلى } \frac{M}{P} = \frac{Y}{V}$$

$$\text{وبالتعويض في المعادلة (1) نجد أن } \frac{Y}{V} = F(Y_p) \text{ و بالتالي فإن } V = \frac{Y}{F(Y_p)}$$

وبما أن العلاقة بين الدخل النقدي والدائم هي علاقة محددة وقابلة للتقدير بدقة فإن استقرار دالة الطلب  $F(Y_p)$  تعني استقرار سرعة دوران النقود وأنها قابلة للتقدير والتنبؤ، وإذا استطعنا تقديرها بدقة فهذا يعني أننا نستطيع تقدير تأثير أي تغير في كمية النقود على الإنتاج والأسعار وعليه استطاع فريدمان أن يبيّن النظرية الكمية للنقود، وبالرغم من عدم افتراضه لثبات سرعة دوران النقود فإنه استطاع أن يعيد إلى عرض النقود أهميته في تحديد مستوى الدخل النقدي كما جاءت به النظرية الكمية للنقود .

**شكل رقم (02):** التوازن بين عرض النقود والطلب عليها عند النقديين



يمثل المنحنى  $Md$  طلب النقود وهو دالة موجبة في مستوى الدخل كما بين فريدمان أما منحنى عرض النقود  $Ms$  فيعتبر متغير خارجي يتحدد من طرف البنك المركزي ، يتحقق التوازن بين عرض وطلب النقود عند النقطة  $E$ .

إذا زاد عرض النقد وانتقل إلى  $Ms_1$  فإن كمية النقد المتداول أكبر مما يرغب الأفراد بالاحتفاظ به بمقدار  $EB$  وعليه يزداد الإنفاق وبالتالي إما يرتفع الناتج الحقيقي أو ترتفع الأسعار وفي كلتا الحالتين يرتفع الدخل النقدي والانتقال إلى المستوى التوازني الجديد عند النقطة  $C$ .

فإذا كان الاقتصاد في حالة تشغيل كامل كما افترضت النظرية الكلاسيكية ولا توجد إمكانية لزيادة الإنتاج (ثابت) فهنا لا بد أن ترتفع الأسعار، ويحدث نفس الأمر إذا ارتفع العرض النقدي مرة أخرى وانتقل إلى  $Ms_2$ .

ولهذا توصل النقديون أن ظاهرة التضخم لا يمكن أن تتم دون تمويلها بوسائل نقدية والتي تكون تحت إدارة البنك المركزي، ولذلك يرجع النقديون عملية مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إلى السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تعمل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود وجعل معدلها يتناسب دائما مع حجم الإنتاج و على النحو الذي يتناسب مع حجم النقود التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ عند ارتفاع دخولهم.